

مساهمة ANSEJ في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية باتنة

ANSEJ contribution to the establishment of small and medium enterprises in
Batna

د/ حامدي محمد¹، محنش بلال²

¹ جامعة باتنة 1 ، hamdi.pmetic@yahoo.fr

² دار المقاولية المركز الجامعي بريكّة، bilelm1983@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/ 20

تاريخ القبول: 2019/11/ 19

تاريخ الاستلام: 2019 /08/ 19

ملخص:

هدفت الدراسة توضيح أهمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع باتنة في إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و أيضا في إستحداث مناصب الشغل للشباب وتقليص معدلات البطالة بولاية باتنة.

وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- تلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باتنة دورا مهما في استحداث مناصب شغل، وتمويل المشاريع حيث مولت الوكالة منذ النشأة 8541 مشروع ، مما سمح بتوفير 18144 منصب شغل؛
- قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر حجم من التمويل والاهتمام، لذا يتوجب الاستثمار في القطاعات الأخرى من أجل خلق توازن وزيادة فعاليتها؛
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ-فرع باتنة- في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد الشباب المستفيد من قروض تمويلية، وكذا ارتفاع عدد مناصب الشغل المستحدثة، حيث أحصت الوكالة 5343 مشروع ممول؛

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية باتنة.

Abstract :

The study aimed at clarifying the importance of ANSEJ in the establishment of small and medium-sized enterprises (SMEs), as well as in the creation of employment positions for young people and the reduction of unemployment rates in Batna.

Through the study we reached a number of results, including:

- ANSEJ plays an important role in the development of jobs, and project financing. Since its establishment, the Agency has financed 1,854 projects, allowing 18,144 jobs;
- The service sector has the largest amount of funding and interest, so it is necessary to invest in other sectors in order to create balance and increase its effectiveness;
- ANSEJ- Batna contributes to local development through the increase in the number of young people benefiting from financing loans, as well as the increase in the number of new jobs.

Keywords: Small and Medium Enterprises, ANSEJ, Batna

المؤلف المرسل: حامدي محمد hamdi.pmetic@yahoo.fr

1. مقدمة:

لاشك أن عولة الاقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو وكذا التنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بإعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، و بالتالي هي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية، فالتحديات التي تواجه هذا القطاع كبيرة في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الأجهزة التي تعتمد عليها الدولة في رفع كفاءة اقتصادها من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السبب الذي قد يساهم في خلق مناصب عمل جديدة المؤدي بدوره إلى تخفيض نسب البطالة، كما يساهم وبشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلد.

إشكالية البحث: لا بد من أن نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القوي للاقتصاد الوطني ، والعمل على البحث لها عن دور جديد يتمثل في استحداث مناصب شغل جديدة يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة بولاية باتنة؟

أهداف البحث: يهدف هذا الموضوع إلى:

- التعريف بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- رفع الغموض عن مهام وأهداف وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- عرض إحصائيات حول مساهمة الوكالة في تمويل المشاريع وتشغيل الشباب بولاية باتنة.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يناسب هذا النوع من الدراسات و يساعد على تحديد مدى مساهمة وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة بولاية باتنة. أهمية البحث: يستمد الموضوع أهميته من الضرورة التي يفرضها واقع عالم الشغل، وتحديات محاولة الدولة للتقليص من ظاهرة البطالة عن طريق تشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة .

أسباب اختيار البحث: يستمد الموضوع مبرراته من:

- حركية الاقتصاد الجزائري و التركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المؤسسات الضخمة ؛
- محاولة توضيح الأهمية الاقتصادية للوكالة في تشغيل شباب ولاية باتنة؛
- توضيح عدد مناصب الشغل المستحدثة بولاية باتنة.

حدود الدراسة: هذه الدراسة مرتبطة بحدود مكانية وزمانية يمكن توضيحها كما يلي:

- الحدود المكانية: ANSEJ فرع باتنة، الكائن مقرها بالحي الإداري 1- بولاية باتنة؛
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين 1998-2017 م.

هيكلية البحث: لمعالجة الموضوع تم التطرق للنقاط التالية:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- إحصائيات حول المناصب وعدد المؤسسات المستحدثة عن طريق ANSEJ باتنة.

2. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اكتسبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات، فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف.

1.2. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كما يلي (القانون التوجيهي، 2001، ص:5):

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الإستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و500 مليون دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 10 ملايين دينار.

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة، لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القومي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة، لذلك فإن المؤسسة التي هي اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد، لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية

الاقتصادية المستمرة (ليلي لولاشي، 2004، ص 55) ، كما أنها تعتبر حقل لتنمية المهارات الإدارية والفنية والخبرات (فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، 2005، ص 60)، وتتمثل أهميتها فيما يلي :

1.2.2 توفير مناصب شغل

أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في كل الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وأخذ حيزا كبيرا من أفكار وإهتمامات الاقتصاديين و السياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاج، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكل البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه (محمد محروس إسماعيل، 1997، ص 213).

إن هذا الإستقطاب لقوى العمل يعود إلى إستخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة وكذا الجانب الإجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 33% إلى 88% من إجمالي فرص العمل المتاحة وإن هذه النسبة تختلف من مجتمع لآخر (سمير علام، 1993، ص 13).

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل والأرقام التالية تدل على هذه الحقيقة (عبد الباسط وفاء، 2001، ص 93) :

- تشير الإحصائيات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية ، أن مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف بلغ 90% من إجمالي الوظائف؛

- وقد بينت دراسة تمت على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1980-1987 أن المؤسسات الأمريكية التي تستخدم أقل من مئة عامل يبلغ عددها 18 مليون مؤسسة وهو ما يمثل 99,53% من إجمالي المؤسسات الأمريكية وتوظف إجمال 134 مليون عامل، وأنه خلال نفس الفترة تمكنت هذه المؤسسات من إنشاء ثلاث أرباع عدد الوظائف الجديدة والتي بلغ عددها 44,5 مليون وظيفة.

2.2.2. تكوين الإطارات المحلية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية لإدارة الأعمال هذه المؤسسات، في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب (عبد الرحمن تيسري، 2000، ص 25).

3.2.2 توفير إحتياجات المؤسسات الكبرى

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي ومن خلال التعاقد من الباطن وتقييم إرتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية، فيإلى جانب دورها في التوزيع فهي تقوم بتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء(عثمان حسن عثمان،2003، ص4).

4.2.2 مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية والإبداع

إن حدة المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب العدد الكبير والحجم المتقارب تقود إلى الإبتكار وتحسين جودة الإنتاج لإستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن مما يزيد من دوافع وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الإستمرار(سعاد نائف برنوطي،2005، ص59).

5.2.2 إشباع رغبات وإحتياجات الأفراد

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وآرائهم، وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكفاءة و الفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية من حيث قدرتها على إشباع حاجات ورغبات المستهلكين(ماجدة العطية،2004، ص23).

6.2.2 تقديم منتجات وخدمات جديدة

أثبتت التجارب العملية في بعض البلدان، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للإختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات كانت نقطة إنطلاقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالبا ما تكون مصدرا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة(سعاد نائف برنوطي،2005، ص67).

7.2.2 تخفيض الواردات

القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي مع إشباع الحاجات الأساسية للسكان مما يقلل من حجم الواردات(ع محمود وآخرون، 1998، ص7).

3.تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تُعتبر الوكالة إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، وسوف نتطرق في هذا المحور لمختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة، من المهام المسطرة لها.

1.3 النشأة والتعريف

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة. وجاء فيها ما يلي: "عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ 24 جوان 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص الوكالة".

وتعرف بأنها: هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وُحُدِّد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي. (المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، 1996، ص12).

2.3 مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 على الأهداف و المهام المخولة للوكالة القيام بها، وُعِدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، وهو المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم 96-296(المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، 1996، ص12).

وقد أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المهام التالية:

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى؛

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقالة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل (إلياس غقال، 2009، ص70).

أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 288-03 فتمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على «تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم» وعوضت بما يلي: «تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها» (مادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 288-03، 2003، ص6)، حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة لمرة واحدة فقط، وهي في حالة إنشاء المؤسسة المصغرة، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة، سواء عند عملية إنشاء المؤسسات المصغرة، أو عند أي عملية توسيع للقدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة، وهذا ما سوف نلاحظه بشيء من التفصيل في عملية تمويل الوكالة للمؤسسات المصغرة و المزايا والإعانات التي تقدمها لهم، وقد كلف الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، وتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

3.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع باتنة.

تم إنشاء فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية باتنة في سبتمبر 1997، وتم فتحه تقييدا لبرنامج الحكومة و ذلك حسب الأهداف المسطرة التي تلخص في النقاط الآتية (بن حميدة فتحة، 2014، ص11):

- تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي والجهوي؛
- إنشاء صناديق محلية لتمويل مبادرات ترقية النشاطات المنشأة من طرف الشاب؛
- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب؛
- تشجيع كل الأعمال و التدابير إلزامية إلى ترقية الشباب، لاسيما خلال برنامج التكوين و التشغيل الأولي.

4. إحصائيات وكالة ANSEJ فرع باتنة في مجال إنشاء المؤسسات

تُعَدّ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة من أكثر الأدوات التي ساهمت بشكل كبير في خلق وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعمل على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطل، وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها، الذي يأخذ أشكالاً مختلفة وصولاً إلى إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجهة للسوق المحلي أو الدولي.

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية باتنة في التنمية المحلية عن طريق خلق فرص العمل للشباب الذين يطمحون إلى تجسيد أفكارهم واستغلال قدراتهم رغم إمكانياتهم المحدودة وذلك عن طريق تمويل مشاريعهم الاستثمارية و المتمثلة في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم.

1.4 المشاريع الممولة إلى غاية 2017/12/31.

يبين الجدول الآتي عدد الملفات المودعة خلال الفترة 1998 – 2017م من طرف الشباب الراغب في الحصول على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، كما يبين عدد الملفات المؤهلة لحصولها على الدعم، والملفات الممولة بالفعل وعدد مناصب الشغل التي حققها هذه المشاريع والتي دعمت من طرف الوكالة.

الجدول رقم (1): إحصائيات وكالة أونساج خلال الفترة 1998-2017م

الملفات المودعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة	مناصب الشغل المحققة	
1998	373	287	52	171
1999	647	613	133	375
2000	633	680	124	335
2001	343	321	113	281
2002	391	379	96	282
2003	420	364	65	218
2004	1877	1324	110	359
2005	637	734	244	770
2006	1104	953	222	691
2007	946	721	167	479
2008	1009	737	243	552

551	368	673	1488	2009
967	406	657	1206	2010
1723	855	2576	16032	2011
2690	1393	1556	1056	2012
2610	1107	1586	1723	2013
2239	1220	2381	2337	2014
1688	927	737	1101	2015
895	529	244	284	2016
268	167	248	330	2017
18144	8541	17771	33937	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية ANSEJ فرع باتنة.

- مولت وكالة باتنة منذ النشأة 8541 مشروع مما سمح بتوفير 18144 منصب شغل؛
- وقد تم تمويل 50 بالمائة من المؤسسات خلال 2017 بالأموال التي تم استرجاعها من التحصيل بدون اللجوء إلى الخزينة العمومية. وهذا دالا على نجاعة هذه المؤسسات المصغرة التي تشارك في إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني؛
- أما سبب التراجع في نسبة التمويل سنة 2017 راجع إلى السياسة الجديدة المتمثلة في توجيه الشباب نحو مشاريع "منتجة للثروة" مثل الفلاحة و الصناعة و الصناعة التقليدية وكذا التكنولوجيات الحديثة، حيث تم تمويل 38 مشروعا استثماريا في قطاع الفلاحة لوحده و 14 مشروعا في قطاع الصناعة؛
- فيما يخص الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة في إطار آلية "أنساج" لن يكونوا مطالبين بأكثر من وثيقة واحدة من أجل تسجيل مشروعهم.

الجدول (2) : توزيع الملفات الممولة حسب السنوات والجنس :

السنوات	الملفات الممولة	النسبة %	من بينهم إناث
2010	406	6.15	37
2011	855	12.94	49
2012	1393	21.09	76
2013	1107	16.76	60
2014	1220	18.47	83
2015	927	14.03	57
2016	529	8.01	41

27	2.52	167	2017
430	% 100	6604	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية ANSEJ فرع باتنة

نلاحظ من الجدول أعلاه انه في السنوات الأولى (2010) لم يتجاوز عدد الملفات الممولة 500 ملف نظرا لقلّة الإقبال على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 20%، لكن بعد سنتين ارتفع عدد الملفات ليصل إلى 1393 نتيجة الطلب المتزايد على الوكالة يصاحبه توفر الأموال وبنسبة مرتفعة وصلت إلى 54 %، تليها مباشرة فترة من الركود لتصل عدد الملفات الممولة إلى 167 ملف سنة 2017 بنسبة 10 % والسبب هو التقشف الذي أصاب الجزائر.

1- الجدول: (السنوات – إناث): نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- في سنة 2010: الإناث 37 – الذكور 369 بنسبة 9.11 %.
- في سنة 2011: الإناث 49 – الذكور 806 بنسبة 5.73 %.
- في سنة 2012: الإناث 76 – الذكور 1317 بنسبة 5.24 %.
- في سنة 2013: الإناث 60 – الذكور 1047 بنسبة 5.24 %.
- في سنة 2014: الإناث 83 – الذكور 1137 بنسبة 6.80 %.
- في سنة 2015: الإناث 57 – الذكور 870 بنسبة 6.14 %.
- في سنة 2016: الإناث 41 – الذكور 488 بنسبة 7.75 %.
- في سنة 2017: الإناث 18 – الذكور 140 بنسبة 16.16 %.

إن عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع باتنة الخاصة بالإناث قدرت بـ 430 ملف من أصل 6604 ملف ممول وبنسبة لا تتعدى 7%.

أما عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع باتنة الخاصة بالذكور فقد قدرت بـ 6174 ملف من أصل 6604 ملف ممول وبنسبة 93.48%.

الجدول رقم (3): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط: إلى غاية 2017/12/31.

القطاع	عدد المشاريع الممولة			عدد مناصب الشغل النشأة
	إناث	ذكور	المجموع	
الفلاحة	48	1182	1230	2878
البناء والري والأشغال	26	679	705	2046

1199	920	797	123	الصناعة
9289	4422	4119	303	الخدمات
2464	1097	871	226	الحرف
17876	8374	7648	726	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على إحصائيات الوكالة الوطنية [ANSE] فرع باتنة

إن قطاع الخدمات خلال الفترة 2012-2017 له النصيب الأكبر من مجموع المؤسسات المنشأة بنسبة 58% وهذا راجع إلى اتجاه أصحاب الطلبات على إنشاء المؤسسات المصغرة، إذ يعد في نظرهم القطاع الوحيد الذي سوف يستردون فيه القرض في مدة قصيرة، هذا بالإضافة إلى أن سوق الخدمات في الولاية يعاني من عجز، بالإضافة إلى السهولة في الاستثمار في هذا القطاع سواء من حيث التسيير أو من حيث المردود، أما القطاعات الأخرى فهي متقاربة النسبة من حيث الحصة فنجد قطاع الزراعة بنسبة 13% يليه قطاع الحرف بنسبة 11% و ثم المقاولات والبناء بنسب النسبة 9%.

24 توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التكويني إلى غاية 2017/12/31.

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التكويني

الجدول رقم (4): المشاريع الممولة حسب المستوى التكويني

عدد المشاريع الممولة				المستوى التكويني
النسبة	المجموع	ذكور	إناث	
52%	4476	4247	229	خبرة مهنية
36%	3038	2712	326	التكوين المهني
12%	1027	780	247	جامعي
100%	8522	7739	802	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على إحصائيات الوكالة الوطنية [ANSE] فرع باتنة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أكبر نسبة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الشباب الذين يمتلكون مستوى الخبرة المهنية هي 52 %، بينما وصلت نسبة الشباب الحاصل على شهادة التكوين المهني 36 %، وهو الأكثر اقتراباً من الواقع العملي،

أما بالنسبة للشباب المتخرجين من الجامعات فقد حصلوا على نسبة 12 % وهي نسبة ضئيلة ويعود السبب إلى توجه خريجي الجامعات عادة إلى العمل في الوظيفة الحكومية. إن نسبة الشباب المستفيد من الوكالة غالبية من أصحاب الشهادات من مختلف مراكز التكوين بنسبة تفوق النصف، ويحتل المستثمرين الجامعيين المرتبة الثالثة من حيث نسبة المشاريع الممولة وذلك راجع لغياب الثقافة المقاولاتية عند الشاب الجامعي ولذلك تبذل الوكالة مجهودات كبيرة رفقة الشريك الاجتماعي الجامعة في سبيل زرع وخلق ثقافة مقاولاتية لدى الشباب.

3.4 توزيع المشاريع الممولة حسب البنوك إلى غاية 2017/12/31

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة حسب البنوك.

الجدول رقم (5): عدد المشاريع الممولة حسب البنوك

البنوك	إلى غاية 2017/12/31	2017
BADR	2175	43
BNA	1240	37
CPA	1897	34
BDL	2087	31
BEA	1142	22
المجموع	8541	167

إعداد الباحثين
إحصائيات
ANSEJ فرع باتنة
بنك الفلاحة
بنسبة 26

المصدر: من
اعتمادا على
الوكالة الوطنية
- يمثل

% لكون الوكالة تهتم بالمشاريع الفلاحية بالدرجة الأولى، واحتل المرتبة الأولى بعدد مشاريع

2218 مشروع عمل سنة 2017؛

- حقق كل من بنكي BDL و CPA نسب 24% و 22% على التوالي؛

- فيما حقق كل من بنكي BEA و BNA نسب متقاربة 13% و 15% على التوالي.

5. خاتمة:

من خلال الدراسة التي تمت على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع باتنة، اتضح لنا أنها استطاعت أن تخلق عددا معتبرا من مناصب الشغل، وأن العدد مازال في ارتفاع مستمر، وأن النتائج

تبعث على التفاؤل نحو الأفضل، وأنها عملت على إرساء قواعد اقتصادية تمثلت في العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتلخص أهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة فيما يلي:

1. النتائج:

- تلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باتنة دورا مهما في استحداث مناصب شغل وتمويل المشاريع حيث مولت الوكالة منذ النشأة 8541 مشروع مما سمح بتوفير 18144 منصب شغل؛
- قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر حجم من التمويل والاهتمام، لذا يتوجب الاستثمار في القطاعات الأخرى من أجل خلق توازن وزيادة فعاليتها؛
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ANSE]-فرع باتنة- في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد الشباب المستفيد من قروض تمويلية، وكذا ارتفاع عدد مناصب الشغل المستحدثة، حيث أحصت الوكالة 5343 مشروع ممول؛
- تساهم وكالة أنساج فرع باتنة في إنشاء مشاريع بمختلف مستوياتهم التكوينية ، حيث أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع باتنة قدمت قروض بنسبة 52 % إلى ذوي الخبرة المهنية، ونسبة 36 % لذوي شهادة التكوين المهني، ونسبة 12 % إلى خريجي الجامعات.

2. الاقتراحات:

- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملتها؛
- يستدعي تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة توفير المعلومات الضرورية الخاصة بمختلف موردي التجهيزات والمواد الأولية الخاصة بمختلف النشاطات التي يتجه إليها المنشئين؛
- من أجل قيام الوكالة بلعب دورا متكاملا في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة، ينبغي أن تقوم بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، وذلك أخذاً بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وأيضا من معدل بقاء ونمو.

6. قائمة المراجع:

- إلياس، غقال(2009). تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دراسة حالة وكالة بسكرة.(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، 2009، ص 70).
- بن حميدة ، فتيحة(2015). القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة للفترة 2009-2014. (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية وبنوك، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 11).
- سعاد ، نائف برونوطي(2005). إدارة الأعمال الصغيرة، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ص59.
- سمير، علام(1993). إدارة المشروعات الصناعية ، مصر: مطبعة مركز جامعة القاهرة.
- ع محمود، وآخرون(1998). واقع المنشآت الصناعية التحويلية الصغيرة والمتوسطة ودورها في نقل وتطوير التكنولوجيا بدولة البحرين، مجلة التعاون الصناعي في الخليج، قطر، العدد 73، 1998، ص7.
- عبد الباسط، وفاء(2001). مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مصر: دار النهضة العربية ، ص93.
- عبد الرحمن ، تيسري(2000). الصناعات الصغيرة في البلدان النامية . الإسكندرية: دار النشر والتوزيع ، ص25.
- عثمان ، حسن عثمان(2003). مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 25-28 ماي 2003 ، ص4.
- فتحي، السيد عبده(2005). أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. مصر: ، مؤسسة شباب الجامعة، ص60.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 (2001). الجريدة الرسمية. الجزائر، العدد 77، ص5.

- ليلي، لولاشي(2005). التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة)،ص55.
- ماجدة العطية(2004). إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص23.
- المادة 01 (1993) من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 ، ص12.
- المادة 06 (1996) من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 ، ص12.
- المادة 02 (2003) من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54 ، ص6.
- محمد، محروس إسماعيل(1997). إقتصاديات الصناعة والتصنيع. مصر: مؤسسة بنات الجامعة، ص213.